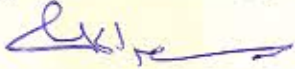


السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة  
والمشرف على قطاع الإفصاح  
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ::

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات  
على القوائم المالية (الربع الثاني) للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠ .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مستشار (أ)  
قطاع الاوراق المالية  
مسئول علاقات المستثمرين  
  
( سعد صابر على الحاج )

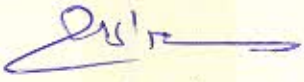


السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة وبعد ::

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات  
على القوائم المالية (الربع الثاني) للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مستشار (أ)  
قطاع الاوراق المالية  
مسئول علاقات المستثمرين  
  
( سعد صابر على الحاج )



رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مصر للفنادق

عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

الرد	الملاحظة
<p>قامت الشركة بالإفصاح عن المعالجة المحاسبية للتسوية الودية مع شركة جينتنج وتأثير القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وذلك بإنهاء التأثير حتى تاريخ إنتهاء ميزانية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك من خلال محضر لجنة المراجعة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ ونتائج الأعمال المعتمد من مجلس الإدارة بذات التاريخ والإفصاح الكامل بالإيضاحات المتممة وتأثير التسوية الودية بالكامل على نتائج أعمال الشركة حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.</p>	<p>أساس إبداء رأي متحفظ :-</p> <p>- بلغ صافي الخسائر قبل الضرائب في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ( ١٠٦,٤٦٦ ) مليون جنية بالخطأ وصحة مبلغ نحو (١٢٢,٨٣٢) مليون جنية بفارق فترة مبلغ نحو ( ١٦,٣٦٦ ) مليون جنية نتيجة عدم قيام الشركة بتأثير القوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بكامل قيمة التسوية الودية مع شركة جينتنج والمعتمدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ والتي تضمنت تحمل شركة مصر للفنادق ضريبة القيمة المضافة مناصفة عن حصتها في إيرادات كازينو الألعاب والتعويضات والغرامات وفوائد التأخير من شهر ٢٠١٦/١١ حتى شهر ٢٠٢٠/٣ مع استمرار نفس المعاملة لإحتساب ضريبة القيمة المضافة حتى نهاية العقد، حيث قامت الشركة بتجزئة المصروفات (الخسائر) والبالغة نحو ٤٤,٥٤٥ مليون جنية (حيث حملت المركز المالي منها بنحو ١٤,٨٤٥ مليون جنية فقط) والإيرادات البالغة نحو ٢٠ مليون جنية (قيمة المخصص المكون لهذا الغرض والتي ردت منه للإيرادات نحو ٦,٦٦٧ مليون جنية فقط) على ٩ أشهر حتى نهاية العام المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ مما أدى الى ظهور نتائج الاعمال (خسائر) بأقل من القيمة الحقيقية.</p> <p>الامر الذي يتعين معه إجراء التصويب المحاسبى اللازم لتحصيل قائمة الدخل بإجمالي قيمة التسوية الودية لظهور أرصدة الحسابات و نتائج الأعمال على حقيقتها في تاريخ إعداد المركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١.</p>
<p>تسجيل الشالبيات بالشهر العقاري متوقف على إصدار صور من تراخيص إقامة تلك الشالبيات من مجلس مدينة دهب ، وجرى إستخراج تلك المستندات.</p>	<p>- ظهر رصيد حساب الاصول الثابته بالصافي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ نحو ١١٤٤ مليون جنية ومازال يتضمن مبلغ ٤٥١ الف جنية قيمة ٨ شالبيات لم تنتهي الشركة من تسجيلهم بالشهر العقاري علي الرغم من صدور أحكام صحة ونفاذ عقود لاربعة منهم ولم تنتهي الشركة من إصدار مستندات تراخيص اقامة الاربع شالبيات الاخرى من مجلس مدينة دهب. يتعين العمل علي سرعة الانتهاء من تسجيل تلك الشالبيات مع موافاتنا بأخر موقف للدعوي المقامة في هذا الشأن.</p>





الرد	الملاحظة
<p>- الشركة التزمت بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (١٤) - الفقرة ١٢ عند رسمه نحو ١١٠,٧٤٢ مليون جنيه عن قيمة فوائد القرض المرسله تطبيقاً للمعيار المحاسبي والذي يتضمن أن تكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الإقتراض التي كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل. وكذلك الفقرة ٩ والذي يتضمن (تضاف تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل إلى تكلفة الأصل عندما يكون من المرجح ان يتسبب في خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بدرجة يعتمد عليها. والفندق لم تكتمل اصوله الجوهرية عند افتتاحه في أكتوبر ٢٠١٥ وان الكازينو يمثل نشاط جوهرى للشركة يساهم في تحقيق عوائد تصل إلى ٤٠% بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقد تم إستهلاك المبلغ ولم يتبقى منه سوى نحو ٢.٠٢ مليون جنيه.</p>	<p>- ظهر رصيد حساب اصول غير ملموسة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ نحو ٢٠,٣٥٦ مليون جنيه منها نحو ٢٠,١٨٩ مليون جنيه المتبقي من فوائد القرض الممنوح لاجل أعمال التطوير لفندق النيل ريتز كارليتون عن الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ حتى أكتوبر ٢٠١٦ والذي تم افتتاحه في أكتوبر ٢٠١٥ والتي يتم أستهلاكها علي خمس سنوات وفقاً لقرار الجمعية العامة للشركة في سبتمبر ٢٠١٨ و بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) الخاص بالاصول غير الملموسة ومعايير رقم (١٤) الخاص بالإقتراض فقرة (٢٤) منه الخاصة بالتوقف عن الرسمة. يتعين الالتزام بأحكام المعايير المحاسبية وتحميل كافة المبالغ السابقة علي حساب أرباح وخسائر مرحلة.</p>
<p>- تم تكليف المقاولين والمتابعة معهم على زيادة معدلات التنفيذ والإنتهاء من الأعمال الإضافية الجارى تنفيذها والتي تستلزم مدة زمنية إضافية بالإضافة إلى القرارات السيادية الصادرة بخصوص جائحة كورونا التي مرت بها البلاد والتي أدت إلى صعوبة الإنتقال بين المحافظات فقد طلب المقاول مدة إضافية لزوم نهو هذه الأعمال وتجاوز الظروف التي مرت بها البلاد.</p> <p>- يتبين مما سبق أن الأسباب التي أدت إلى زيادة مدة تنفيذ المشروع هي أسباب قاهرة لا دخل للمقاول العام فيها سواء كانت بنود إضافية أو جائحة كورونا ولا يمكن تحميله بغرامة تأخير ولا بأعياء المكتب الإستشارى حيث أنه طبقاً للتعاقد يتحمل المقاول قيمة أتعاب المكتب الإستشارى في حالة ما إذا تسبب المقاول فى تأخير الأعمال.</p>	<p>- بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ نحو ١٢٩,٩٥٣ مليون جنيه تتمثل في (٨٩,٤٤١ مليون جنيه تكوين استثمارى، ٤٠,٥١٢ مليون جنيه اتفاق استثمارى ) وقد تبين بشأنه مايلي :</p> <p>○ بلغت مصروفات فندق ذهب والمعلق للتطوير (خسائر) نحو ٢٠,٤٩٥ مليون جنيه منذ تاريخ غلق الفندق للتطوير في ٢٠١٥/١٠/١٥ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ يخص منها فترة المركز المالى نحو ١,٦٣١ مليون جنيه (عبارة عن اجور عمال ومصروفات اخرى ) وقد تبين بشأنه مايلي :</p> <p>■ عدم استكمال أعمال تطوير فندق سفير ذهب والتعاقد على تنفيذها مع المقاول العام بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٤ ، ورغم تحديد آخر موعد للإنتهاء من تنفيذ أعمال التطوير في ٢٠٢١/١/٣١ وفقاً للجدول الزمني المعدل أكثر من مرة وكذا قرار الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٠/٤/٣٠ بتأجيل افتتاح الفندق لأوائل عام ٢٠٢١ وليس الإنتهاء من أعمال التطوير الا أنه قد بلغت نسبة التنفيذ الفعلية للمشروع من واقع المنفذ والمشون بالموقع كأعمال نحو ٧٠% فقط من إجمالي الأعمال حتى تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٥ فى حين أن النسبة المخطط الوصول اليها فى ذات التاريخ نحو ٩٧,٦% وتتمثل نسب التنفيذ في: (٤٠% أعمال منفذة فعلياً ومدرجة بالمستخلصات - ١٥% تشوينات - ١٥% أعمال منفذة فعلياً ولم تدرج بالمستخلصات الجارية) وهى نسبة أقل من المستهدف تحقيقه بالنسبة لمدة المشروع الأصلية ، ومدد التنفيذ الإضافية للأعمال المستجدة (الأوامر التغيرية الأولى والثانية) حيث أفاد مدير المشروع أن نسب التنفيذ الفعلية غير مطمئنة لنهو المشروع سواء من جهة عدم التزام المقاول العام بالتنسيق بين المقاولين وتعطيل التدفقات النقدية المستهدفة للبرنامج الزمني المعدل و كذا طبيعة المعوقات نظراً لجائحة كوفيد-١٩ وقد بلغ المنصرف للمقاول العام حتى ٢٠٢٠/١٢/٢٨ مبلغ نحو ١٠٠,٦٤٣ مليون جنيه.</p>



الرد	الملاحظة
<p>أما بخصوص شركة ايتوس فإنه جارى تنفيذ الأعمال الخاصة بمحطة المعالجة وسيتم دراسة أسباب تأخر نهو أعمال الشركة فور عمل الإستلام الإبتدائي وتسوية مستحقاتها وتوقيع غرامة تأخير إن وجدت.</p>	<p>بلغت أتعاب إستشارى المشروع (محرم باخوم) الإضافية مبلغ نحو ٠٦٠٠١ مليون جنية والتي تحملتها الشركة بعد انتهاء مدة التعاقد معه عن أعمال التنسيق والإشراف على التنفيذ وإدارة المشروع وذلك لتأخر الإنتهاء من تنفيذ أعمال التطوير حتى تاريخ الفحص .</p> <p>فضلا عن قيام الشركة بإبرام تعاقد بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٦ مع شركة تكنولوجيا البيئة المتكاملة (ايتوس) لتجديد وتطوير محطة معالجة الصرف الصحي لفندق سفير دهب بمبلغ نحو ٢٠,٠٥٨ مليون جنية وذلك للاعمال الاساسية أما بالنسبة للبنود الاحتياطية في حالة طلبها فستكون بمبلغ نحو ٥٠٢ ألف جنية ، على أن تكون مدة تنفيذ الاعمال ٣ شهور من تاريخ أمر الاسناد في ٢٠٢٠/١١/٢ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من كافة الأعمال.</p> <p>الامر الذى يتعين معة تحديد مبررات عدم الالتزام بالجدول الزمنى المعدل للانتهاء من أعمال تطوير فندق سفير دهب فى ٢٠٢١/١/٣١ ، واتخاذ الاجراءات القانونية من توقيع غرامات تأخير على المتسبب فى ذلك وتحمله بأتعاب إستشارى المشروع الاضافية وحتى الانتهاء من الاعمال ، والعمل على سرعة الانتهاء من أعمال التطوير للحد من الخسائر التى تتحملها الشركة من اجور ومصروفات ..... وتكاليف أخرى مختلفة .</p>
<p>تم إجراء التصويب المحاسبى اللازم بالقيود رقم (٣٥٨) عمليات فبراير طبقاً لملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات.</p>	<p>تم تحميل حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ نحو ١,٤٥٥ مليون جنية بالخطأ وصحته مبلغ نحو ١,٧١١ مليون جنية بفارق قدرة مبلغ نحو ٢٥٦ ألف جنية حيث تم تحميل ما قيمته ٨٥% فقط من قيمة مستخلص أعمال توريد الاقمشة لشركة ماردينى تكس ضمن أعمال تطوير فندق سفير دهب وليس إجمالى قيمة الاعمال المنفذة .</p> <p>يتعين إجراء التصويب المحاسبى اللازم بإظهار باقى القيمة على حساب التكوين الإستثمارى حتى تظهر أرصدة الحسابات على حقيقتها فى تاريخ المركز المالى .</p>
<p>عقد الخدمات الإستشارية والمعونة الفنية مع شركة سفير ملزم ويتم التفاوض مع شركة سفير الدولية لمحاولة تخفيض الأتعاب الإستشارية الواردة بالعقد ٢٠٠ ألف دولار. وقد قامت الشركة بتأجيل سداد قيمة العقد بالكامل بالفعل ولم يتم سداد سوى دفعة بمبلغ ٢٠ ألف دولار بناء على قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٢ ومع تفويض رئيس مجلس الإدارة فى التفاوض مع شركة سفير الدولية نحو جدول سداد باقى المبلغ ومما كان له الأثر الإيجابى على السيولة النقدية بالشركة.</p>	<p>مازال رصيد الإتفاق الإستثمارى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ يتضمن نحو ٣٤٢ ألف جنية بما يعادل ٢٠ ألف دولار لشركة سفير إنترناشونال قيمة جزء من العقد الموقع بينهما فى ٢٠١٥/٩/٢٠ مقابل تقديم شركة سفير لخدمات واستشارات ومعونات فنية لمراجعة التصميم المبدئى والنهائى لتطوير فندق دهب ريزورت بأتعاب بلغت نحو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي خالصة الضرائب و قد رأى أحد أعضاء مجلس الإدارة بالشركة إعادة التفاوض مرة أخرى بخصوص مبلغ ٢٠٠ ألف دولار، الأمر الذى أيدته رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة فى اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ وحتى تاريخه لم يتم موافقتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات فى هذا الشأن رغم سابق توصياتنا بذلك بتقاريرنا السابقة ورد الشركة بأنه جارى التفاوض.</p> <p>يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات لإستكمال التفاوض مع شركة سفير خاصة أن شركة سفير هي شركة إدارة وتشغيل فندق دهب وموافقتنا بما تم فى هذا الشأن.</p>



الرد	الملاحظة
<p>لم يرد للشركة حتى تاريخه من المكتب الإستشاري إيهاف بنتائج هذه الدراسة في حال إستحقاق المقاول لأية حقوق من عدمه.</p> <p>وعند موافاتنا بالرد فسيتم فحصه ودراسته طبقاً للعقد وإتخاذ ما يلزم.</p> <p>وقد قامت شركة مصر للفنادق بصرف المستخلص الختامي ونهو جميع الإجراءات التعاقدية الخاصة بالعملية .</p>	<p>○ مازال مكتب الإستشاري إيهاف و المسئول عن إدارة عملية توريد الأثاث المتحرك بفندق النيل ريتز كارلتون لم يقدم لشركة مصر للفنادق نتيجة الدراسة بمدي أحقية المقاول (شركة بينوماروني) لأي حقوق من عدمه وفقاً للإتفاق المبرم بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢ بين شركة مصر للفنادق و شركة بينوماروني و مكتب الإستشاري إيهاف و الذي ترتب عليه سداد الشركة لكافة مستحقات المقاول في فبراير ٢٠١٩ ( ٥٧٣ ألف جنية قيمة المستخلص الختامي و ٢,٦١٩ مليون جنية رد لخطابي الضمان الإبتدائي و النهائي ) و كذا إعفائه من غرامات التأخير ، وذلك علي ألا يحق له اللجوء للتحكيم و علي أن يتم دراسة المطالبة المقدمة منه كتعويض بمعرفة الإستشاري ، وذلك رغم سابق رد الشركة على تقاريرنا بأنه جارى مخاطبة مكتب الاستشاري للرد وإرسال نتيجة الدراسة .</p> <p>بتعيين سرعة موافاتنا يرد الإستشاري بما يفيد عدم رجوع المقاول على الشركة للمطالبة بأي تعويضات في ظل صرف كافة مستحقاته وإعفائه من غرامات التأخير .</p>
<p>لم يتم عقد أي جمعيات لمناقشة نتائج الأعمال عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج الأعمال فور إتعداد الجمعيات لتلك الشركات.</p> <p>بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٦ تم إنعقاد الجمعية العامة لشركة الشرق الأوسط (تحت التصفية) وتم عرض الموقف المالي للشركة وموقف التصفية وتعيين مراقب حسابات للشركة ويتم المتابعة بصفة دورية مع المصفي للإنتهاء من أعمال التصفية النهائية خلال العام الحالي.</p>	<p>- بلغ رصيد حساب الإستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١١,٩٨١ مليون جنية بالاصافي بعد خصم قيمة مخصص هبوط أسعار أوراق مالية المكون لها والبالغ نحو ٣,١٤٨ مليون جنية، وقد تبين بشأنها ما يلي:</p> <p>(١) لم يتم موافاتنا بنتائج أعمال الشركات المساهمة بها شركة مصر للفنادق عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ حيث تضمنت الأستثمارات مساهمة الشركة في شركة مصر أسوان للسياحة والبالغة نحو ١,٩٣٠ مليون جنية والتي لم تحصل الشركة على أي عائد منها نظراً لتحققها خسائر لعدة سنوات متلاحقة بلغت نحو ٢١,٩٦١ مليون جنية كخسائر مرحلة ونحو ١,٤٥٨ مليون جنية خسائرها عن العام المالي المنتهى في ٢٠١٩/١٢/٣١.</p> <p>فضلا عن مساهمة الشركة في شركة الشرق الاوسط (تحت التصفية) وحتى تاريخ الفحص لم يتم الإنتهاء من أعمال التصفية رغم أن قرار تصفية الشركة يرجع لعام ١٩٨٦، ويتصل بما سبق تعليية مبلغ نحو ٣,٣٠٠ مليون جنية بالحسابات الدائنة بدفاتر الشركة ويمثل المبلغ جزء من مستحقات شركة مصر للفنادق تحت حساب اعمال التصفية وقد تم إستلام الشيك في نوفمبر ٢٠١٨ حيث لا يمكن تضمينه بحساب إيرادات شركة مصر للفنادق إلا بعد الإنتهاء من اعمال التصفية النهائية.</p>





الرد	الملاحظة
<p>- بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٦ تم مخاطبة البورصة المصرية بخطاب يفيد تحصيل القيمة البيعية بالكامل حتى يتم إستكمال إجراءات نقل الملكية بناءً على مخاطبة بنك مصر المفوض من قبل الشركة بالبيع والسيد/سمسار المشتري (شركة فنادق البحر الأحمر القابضة للإستثمارات السياحية) وجرى العمل من قبل سمسار المشتري لنقل ملكية الأسهم للمشتري.</p>	<p>٢) مازال حساب الإستثمارات يتضمن قيمة مساهمة الشركة في شركة الإسماعيلية الجديدة للإستثمار السياحي والبالغة نحو ٢,٨٤٦ مليون جنية مقابل تعنية المبلغ بالحسابات الدائنة بدفاتر الشركة لحين نقل ملكية الأسهم للمشتري، رغم بيع الأسهم لشركة فنادق البحر الأحمر القابضة للإستثمارات السياحية وتحصيل كامل القيمة البيعية البالغة نحو ٨,١١٢ مليون جنية وفقاً لكتاب الشركة الموجه للبورصة المصرية بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٦ بما يفيد ذلك .</p> <p>يتعين بحث ودراسة محفظة الإستثمارات والاوراق المالية بالشركة وإتخاذ الإجراءات التي تكفل تعظيم العائد منها، والعمل على سرعة إنهاء إجراءات تصفية شركة الشرق الأوسط والتي امتدت لـ ٣٥ عام لإمكانية الاستفادة من عائد التصفية والمساهمة في إستثمارات أخرى حفاظاً على أموال وحقوق الشركة.</p>
<p>- بشأن تسجيل عدد (٨) شقق نوبيع المملوكة للشركة فنظراً لمرحلة محافظة جنوب سيناء للتسجيل الرضائي فقد تم إقامة دعوى صحة ونفاذ عقود شراء تلك الوحدات وتم الحصول على أحكام نهائية بصحة ونفاذ تلك العقود وتم تقديم طلبات شهر عقارى لتسجيل تلك الأحكام يقوم مقام تسجيل العقود وتلك الطلبات متوقفة على إستصدار صورة من تراخيص إقامة العمارات التي بها الوحدات من محافظة جنوب سيناء وبعض المستندات الأخرى وحيث أن الحصول على صور تراخيص بناء تلك الوحدات بطلب مزيداً من الوقت لذا فقد أتخذت الشركة قراراً بإستغلال تلك الشقق بنظام التأجير لمدة خمس سنوات بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة وعلى أن يقوم المؤجر بكافة أعمال التجديدات للشقق على حسابه الخاص ودون تحمل الشركة لأية أعباء وذلك لحين التمكن من إستخراج المستندات المطلوبة وتم البدء في تحصيل القيمة الإيجابية الشهرية وإثباتها كإيرادات إيجارات دائنة.</p>	<p>- ظهر رصيد المخزون في ٣١ /١٢/ ٢٠٢٠ بنحو ٥٤١ ألف جنية وقد تضمن الرصيد ما يلي :-</p> <p>نحو ٢٧٩ ألف جنية قيمة مخزون إنتاج تام بغرض البيع وتمثل قيمة عدد ٨ شقق مملوكة للشركة بمدينة نوبيع بمحافظة جنوب سيناء ولحين الإنتهاء من إجراءات التسجيل وطرحها للبيع طبقاً لقرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة في ٢٠١٨/٤/٤ وهو الذي لم يتم حتى تاريخ الفحص ، رغم سابق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنها بصدد إنهاء إجراءات التسجيل ، وقد إتخذ مجلس إدارة الشركة قرار بجلسته رقم (٥) والمنعقدة في ٢٠٢٠/٤/٣٠ بالموافقة على تأجير الشقق بنظام الإيجار الجديد حيث تم الإعلان عن ذلك بالجرائد الرسمية بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١١ ، وقد تم طرح وترسية إيجار الشقق بإيجار شهري بقيمة ٨٠٠ جنية للشقة الواحدة وإجمالي شهري ٦٤٠٠ جنية للثمانية شقق ولمدة خمس سنوات من تاريخ تسليم الشقق للمؤجر في أغسطس ٢٠٢٠ ، و يتصل بما سبق تعنية الحسابات الدائنة بمبلغ نحو ١٣٠ الف جنية قيمة تقييم شقق نوبيع لطرحها للبيع.</p>
<p>- نظراً للظروف التي تمر بها البلاد حالياً بسبب جائحة كورونا التي أثرت سلبياً على تشغيل فندق النيل ريتز كارلتون وعلى كازينو الألعاب بالإضافة إلى غلق فندق سفير دهب ريزورت للتطوير لم نتمكن من إستغلال الخمور الموجودة بفندق سفير دهب وجرى النظر في باقي الرصيد بالتنسيق مع إدارة فندق النيل ريتزكارلتون فور تحسن الأحوال وفتح كازينو الألعاب مرة أخرى أسوة بما تم التصرف فيه مسبقاً أو الإستفادة منه حين إفتتاح فندق سفير دهب ريزورت.</p> <p>- مازال العمل جارياً بمشروع تطوير وتحديث فندق سفير دهب وتم عرض السيراميك على مكتب مدير المشروع لمحاولة الإستفادة منه في أعمال التطوير.</p>	<p>١- نحو ١٣٩ ألف جنية باقي رصيد مشروعات (خمور) فندق دهب غير مستغل.</p> <p>٢- نحو ١٢ ألف جنية قيمة سيراميك مشون بمخزن بفندق دهب غير مستغل ومكون له مخصص.</p> <p>يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة للإستفادة من الأصناف الراكدة وسرعة موافقتنا بما تم من إجراءات تسجيل شقق نوبيع حتى تتمكن الشركة من طرحها للبيع.</p>





الرد	الملاحظة
<p>- جرى التنسيق مع المقاول العام نحو البدء في أعمال تجديد الشاليهات حتى يمكن إتخاذ اللازم بتسوية المبالغ المعلاة في ضوء ذلك.</p>	<p>- بلغت إيرادات النشاط الجارى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ نحو ( ٧,٠٤٣ ) مليون جنيه وقد تضمن الرصيد مبلغ نحو ١٢٠ ألف جنيه تستقطع من مستخلصات المقاول العام عن تطوير فندق سفير دهب بواقع ٢٤ ألف جنيه شهريا تحت مسمى إيجار الشاليهات المملوكة للشركة بفندق سفير دهب والتي يسكن بها العاملين طرف المقاول العام خلال تنفيذ المشروع مقابل تجديدها ، وذلك رغم ورود خطاب من المقاول العام بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٩ يطالب فيه بعدم خصم أو تغطية تلك المبالغ من المستخلصات وردها له وفقا لما تم الاتفاق عليه بمحضر الاجتماع التنسيقى رقم (٣) بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٤، وحتى تاريخه لم يتم البت أو الرد على ذلك الخطاب وأستمرت الشركة فى إستقطاع تلك المبالغ وتحميلها لحساب الإيرادات والتي قد بلغت العام المالى السابق ماقيمته نحو ٢٨٨ ألف جنيه . يتعين سرعة البحث والدراسة وإجراء التسويات المحاسبية اللازمه وفقا لما تسفر عنه الدراسة لإظهار أرصدة الحسابات على حقيقتها فى تاريخ إعداد المركز المالى .</p>
<p>- بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ تم الرد من قبل شركة مصر سيناء بأنه سيتم إتخاذ اللازم حين توافر السيولة وزوال الآثار السلبية على قطاع السياحة وجرى مخاطبة الشركة مرة أخرى لسداد المديونية.</p> <p>- تم رفع الدعوى وقيدت برقم (٢٩٦٩٠) لسنة ٢٠٢٠ جنج اول مدينة نصر - شيك بدون رصيد وبجلسة ٢٠٢٠/١٠/١٢ حكمت المحكمة غيابياً على المتهم/ مدحت أحمد أحمد موسى بالحبس سنة مع الشغل وكفالة ثلاثة آلاف جنيه ولم يتم عمل معارضة من جانب المتهم حتى الآن.</p>	<p>- مازالت الأرصدة المدينة الأخرى تتضمن فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ما يلي :- (١) نحو ٧٩ ألف جنيه قيمة مديونية مستحقة على شركة مصر سيناء، متوقفة منذ عام ١٩٩٥ لم يتم تحصيلها على الرغم من سابق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه قد ورد خطاب من شركة مصر سيناء بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٣ بالمصادقة على صحة المديونية وأنه سوف يتم موافاة الشركة بالمبلغ وهو الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه. يتعين سرعة تحصيل المديونية وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على مستحقات الشركة قبل الغير. (٢) نحو ٥٤٥٣٧ جنيه تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة فى رأس مال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية والمستحق لشركة مصر للفنادق طبقاً لحكم المحكمة الدستورية إعتباراً من عام ١٩٩٦م. وقد ورد شيك مقبول الدفع رقم (١١٧٠٧٦٩٤١) بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١ على البنك التجاري الدولي لشركة مصر للفنادق بالقيمة ولم تتمكن من تحصيله لعدم وجود رصيد بالبنك وقامت الشركة بتحرير محضر برقم ٢٩٦٣١ فى ٢٠٢٠/٨/٩ بقسم اول مدينة نصر تمهيدا لرفع دعوى قضائية ضد شركة الإسماعيلية وقد تم رفع جنحه رقم ٢٩٦٩٠ لسنة ٢٠٢٠ وصدر حكم غيابي بلسنة حبس وكفاله ثلاثة آلاف جنيه. يتعين متابعة الاجراءات اللازمة لتحصيل أموال الشركة والافادة.</p>





المرد	الملاحظة
<p>- لم يرد لنا المستخلص الختامي حتى تاريخه وسيتم دراسة وتسوية مستحقات هذه الشركة مع دراسة إمكانية توقيع غرامة التأخير فور ورود المستندات الختامية لهذه الشركة.</p>	<p>٣) مبلغ نحو ٢٢٠ ألف جنية يمثل مديونية على شركة شندلر قيمة عدد (٤) مصاعد تخص فندق النيل تم بيعهم لشركة شندلر بالإضافة لقطع الغيار الخاصة بها منذ عام ٢٠١٤ وتم تحميلها بالمديونية طبقا لقرار مجلس الادارة رقم (٤) بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢، ويتصل بذلك وجود رصيد بالحسابات الدائنة الاخرى بدفاتر الشركة تخص شركة شندلر بمبلغ نحو ١٧٥,٥ ألف جنية تمثل قيمة إيجار مخازن عن الفترة من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١٣/٤/١ وعلى الرغم من افتتاح الفندق في أكتوبر ٢٠١٥ إلا انه لم يرد المستخلص النهائي من شركة شندلر حتى تاريخه عن أعمال تركيب مصاعد الخدمة بفندق الريزكارتون.</p> <p>الأمر الذي يتعين معه دراسة وتسوية تلك المبالغ مع مراعاة توقيع غرامات التأخير على شركة شندلر لعدم التزامها بشروط أمر الإسناد للأعمال التكميلية لتركيب المصاعد و الذي تم تنفيذه من خلال شركة أخرى .</p>
<p>- بالنسبة إلى ١٥٠ مليون جنية سيتم مطالبة وزارة المالية بها بعد الحصول على الحكم النهائي في قضية الضمان الحكومي.</p> <p>- بالنسبة لباقي المصاريف القضائية فقد نجحت الشركة في تحصيل مبلغ نحو ٨,٧ مليون جنية بتاريخ ٢٠٢١/٣/١ وجرى المتابعة لتحصيل المتبقى من المحاكم المختصة.</p>	<p>- ظهر رصيد حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ نحو ١٦٣,٠٧٠ مليون جنية وقد تبين ما يلي:</p> <p>○ تضمن الحساب نحو ١٥٠ مليون جنية مسددة لوزارة المالية ونحو ١٠,١٢٨ مليون جنية مصاريف قضائية (بعد حصول الشركة على ما قيمته نحو ٤,٣٧٤ مليون جنية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ من المصاريف القضائية والبالغه نحو ١٤,٥٠٢ مليون جنية) وذلك تنفيذاً لحكم الاستئناف الصادر ضد الشركة في ٢٠٠٩/٤/٢٨ بسداد نحو ٢٦٤ مليون جنية لوزارة المالية مقابل حق إنتفاع عن أرض فندق النيل ريزكارتون عن الفترة ما قبل عام ١٩٩٩ هذا وقد كونت الشركة مخصص بنحو ٩,٣٦٥ مليون جنية لمقابلة تلك القضايا، وقد جاء الحكم النهائي بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ لصالح الشركة بعدم أحقية وزارة المالية في هذا المبلغ ( ٢٦٤ مليون جنية )، إلا أن وزارة المالية قامت بالطعن على الحكم عن طريق النقض بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١ و تم وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الطعن ،وقد حددت جلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥ للنظر في طلب وقف التنفيذ وقد صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٢ برفض طلب وقف التنفيذ لصالح الشركة والإحالة لغرفة المشورة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ننظر الطعن وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠٢١/٢/٢٥.</p> <p>الأمر الذي يتعين معه متابعة إجراءات التقاضي و موافاتنا بما تم في هذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة.</p>



المرد	الملاحظة
<p>- الدعوى مازالت متداولة أمام مكتب خبراء وزارة العدل والمبلغ سيظل معلق في السداد نظراً لأن صاحب العقار توفي.</p>	<p>- تضمن حساب مصروفات مستحقة السداد في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ نحو ٩ ألف جنية قيمة إيجارات مستحقة ومعللة على الحساب منذ سنوات تمثل القيمة الإيجارية لعدد (٢) شقة بمدينة ملوى منذ عام ٢٠١١ مقام بشأنها دعوى قضائية للتمكين من الشققي. بتعين موافقتنا بمبررات عدم السداد وما انتهت الية الدعوى القضائية بشأن شقتين بمدينة ملوى والإفاده عن حالة الشققي.</p>
<p>- قامت شركة مصر للفنادق بصرف المبالغ المجنبه للسادة المحالين على المعاش والسيد/ محب جيد عضو مجلس الإدارة السابق ممثل المال الخاص وذلك بناءً على تاشيرة السيدة الأستاذة/ رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق على الطلب المقدم من السيد/محب جيد سعيد برقم (٥٣٢) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ والتي تفيد بالموافقة على صرف مستحقاته المجنبه نظراً لما يتم في كافة الشركات التابعة حيث أنه تم إنهاء علاقته بمجلس إدارة الشركة بعد إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ ويطبق ذلك على السادة العاملين المحالين للمعاش نظراً لإنتهاء خدمتهم بالشركة. (مرفق لسيادتكم صورة الطلب)</p> <p>- أما بشأن زيادة بدل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل الإنتقال فقد تم تطبيق ذلك بناءً على مستخرج محضر الإجتماع رقم (١٤) لمجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨ والذي يفيد بزيادة بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة للشركات التابعة بواقع ٣٥٠٠ جنيهاً وبدل إنتقال بواقع ٥٠٠ جنيهاً للجلسة وتم التنفيذ بما جاء بهذا المستخرج إعتباراً من تاريخه على أن يعتمد في أول جمعية عمومية لكل شركة تابعة وهو ما تم بجمع الشركات التابعة.</p>	<p>- قامت الشركة بصرف مبلغ نحو ٨٣ ألف جنية وفقاً لتأشيرة السيدة/رئيسة الشركة القابضة للسياحة والفنادق بشأن صرف المبالغ المجنبه للسادة المحالين للمعاش رغم إنقطاع علاقتهم بالشركة وعدم إمكانية إسترداد ما تم صرفه لهم حال عدم صرف المبالغ المجنبه للعاملين بالشركة ، وكذا للسيد / محب جيد عضو مجلس الإدارة السابق (ممثل المال الخاص) على الرغم من وجود نزاع قضائي معه حيث أقام سيادته أكثر من دعوى قضائية ضد شركة مصر للفنادق (دعوى رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٠١٨ ورقم ٢٤٤٢٣ في نوفمبر ٢٠٢٠ ورقم ٢٩٥٧١ في ديسمبر ٢٠٢٠) يطالب فيها بفروق مكافآت سنويه ومبلغ تعويض بلغت جملتها ما قيمته نحو أكثر من ٢ مليون جنية. ، ويتصل بما سبق صدور قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بجلسته رقم (١٤) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨ بزيادة بدل حضور جلسات مجالس الإدارة للشركات التابعة لتصبح ٣٥٠٠ جنية لكل عضو عن الجلسة الواحدة بالإضافة الى ٥٠٠ جنية بدل إنتقال لرئيس المجلس الغير متفرغ والاعضاء غير المتفرغين أو توفير وسيلة إنتقال ، وقد قامت شركة مصر للفنادق بصرف بدلات جلسته مجلس الادارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٦ وفقاً لتلك المبالغ، على الرغم من أن قرار الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/١ بأن يكون بدل حضور جلسات مجلس الإدارة كالعام السابق والبالغ نحو ١٤٦٤ جنية (ووفقاً للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والذي أفاد بأن تحدد الجمعية العامة للشركة سنويا ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة من بدلات الحضور والانتقال للجلسات والمكافاه السنوية). ، كما لم تلتزم الشركة بقرار رئيس مجلس الوزراء بشأن ضوابط ترشيح الإنتفاق العام بالدولة خلال الستة أشهر الاولى من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتي حددت نسب الترشيح للجهات المتأثر نشاطها بالكورونا بنحو ٥٠% والجهات الغير متأثر نشاطها بالكورونا بنحو ٢٠% ولحين صدور قرار آخر من سيادته بشأن ذلك ، كما نص قرار ترشيح الإنتفاق السابق الإشارة اليه * على خفض قيمة بدل حضور الجلسة أو الاجتماع الواحد بنسبة ٥٠% وحظر زيادة عدد الجلسات عما تم في السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ . بتعين تحديد مسؤولية مسبق والالتزام بقرار الجمعية العامة العادية للشركة في صرف بدلات مجلس الادارة ، مع ضرورة الالتزام بقرارات ترشيح الإنتفاق بالدولة خاصة في ظل نقص السيولة بالشركة بنسبة بلغت نحو ٦٢% خلال الستة أشهر الاولى من العام المالي الحالي ، فضلاً عن إلتزامات الشركة تجاه سداد أقساط القروض وفوائدها المرسمة (قرض سداد مرتبات العاملين والاتفاق على بعض أعمال تطوير فندق دهب وقرض تطوير فندق الريتز كارلتون).</p>





الرد	الملاحظة
<p>- يتم المتابعة مع فندق ريتزكارلتون نحو سرعة الإنتهاء من تلك المبالغ وإثباتها على الملف والبطاقة الضريبية للشركة بمعرفة المستشار الضريبي وقد طلبت الأمورية ضرورة الإنتهاء من الفحص لضريبة أرباح الأشخاص الإعتبارية للفندق عن تلك السنوات قبل إثباتها كأرصدة لشركة مصر للفنادق.</p>	<p>- ظهرت الحسابات الدائنة لدى المصالح والهيئات (أرصدة مدينة) في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ٤,٣٠٩ مليون جنيه تمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة من تحصيل العملاء المدنيين لفندق النيل ريتز كارلتون منذ عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦/١٢/٣١ على الملف والبطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق حيث لم تتم الإستفادة من تلك الضريبة المخصومة على الفندق في الضريبة المستحقة على الشركة بالإقرار الضريبي حتى تاريخ الفحص. و يتصل بما سبق وجود مبلغ ٧٨٤ ألف جنيه بالحسابات المدينة (دائن) لدي الشركات التابعة والشقيقة معني بإسم فندق النيل ريتز كارلتون عن ضريبة الخصم والإضافة رغم سابق رد الشركة على تقاريرنا السابقه بأنه جارى إثباتها مع مصلحة الضرائب للاستفادة منها.</p> <p>يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات التي تكفل إستفادة الشركة من تلك الضريبة وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.</p>
<p>- سيتم المتابعة وإتخاذ اللازم نحو إجراء المقاصة بين مستحقات الشركة لدى مصلحة الضرائب العقارية والصادر بشأنها أحكام قضائية نهائية وبين المستحق لمصلحة الضرائب العقارية فى ضوء ما سيسفر عنه موقف الدعوى القضائية المرفوعة من الشركة بشأن الطعن على قيمة الضريبة العقارية للمحلات المتواجدة بفندق النيل ريتزكارلتون.</p>	<p>- مازالت الحسابات المدينة لدي المصالح و الهيئات تتضمن نحو ٢٩٦,٧٩٠ ألف جنيه قيمة مديونية مأمورية إيرادات غرب القاهرة - ضريبة عقارية و التي صدر بشأنها أحكام قضائية نهائية بإلزام محافظ القاهرة و رئيس مصلحة الضرائب العقارية بصفتيهما برد المبالغ المسددة بدون وجه حق عن الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ بنحو ٢٩٦,٧٩٠ ألف جنيه و الفوائد القانونية بنسبة ٤ % من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٥/٩/٢٠٠٨ ، ٢/٣/٢٠١٠ علي التوالي وحتى عام السداد و الذي قدرته الشركة بنحو ٦٣,٠٩٥ ألف جنيه .</p> <p>وقد قامت الشركة برفع جنح مباشرة ضد المحافظ ومدير مأمورية الضرائب لعدم تنفيذ الأحكام القضائية المشار اليها وبناء عليه تم مخاطبة الشركة من قبل مأمورية الضرائب لعمل مقاصة بين هذه المبالغ وبين المستحق على الشركة من ضرائب حيث تم عمل طعن على هذه الضرائب ولم تحدد جلسة بعد .</p> <p>يتعين متابعة تحصيل مبالغ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة في هذا الشأن مع إستمرار متابعة إجراءات الطعن حفاظا على أموال الشركة .</p>



الرد	الملاحظة
<p>- سيتم إعادة دراسة موقف الأرصدة الدائنة المتوقفة منذ عدة سنوات من خلال اللجنة الدائمة المشكلة لهذا الغرض والعرض على السلطة المختصة لإتخاذ ما يلزم.</p> <p>- جرى دراسة تلك الأرصدة بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصة والمستشار الضريبي للشركة وإتخاذ اللازم في ضوء ذلك.</p> <p>- نظراً لإلغاء رسم الدمغة النسبي فقد تم إسترداد قيمتها لصالح المساهمين عن أرصدة يرجع بعضها لعام ١٩٨٠ ، وقد تم الصرف للمستحقين من السادة المساهمين الذين تقدموا بطلبات للصرف والباقي سيتم صرفه لمستحقيه فور تقديم طلباتهم .</p>	<p>- ظهر رصيد الحسابات الدائنة الاخرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ نحو ٥٦,٨٧٣ مليون جنية تضمن مايلي :-</p> <p>○ أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات (تأمينات) يرجع بعضها لعام ٢٠١٠ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٤٧٣ مليون جنية. (مرفق)</p> <p>يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ المتوقفة بعد حصر الحالات المثلية في ظل وجود لجنة دائمة مشكله منذ عام ٢٠١٨ نبحث تلك الامور وأجراء التسويات المحاسبية اللازمة و الإفادة</p> <p>○ مبلغ نحو ٥٧ الف جنية قيمة الكيوبونات الموردة من شركة مصر المقاصة لتوزيع أرباح ترجع لعام ٢٠٠٥ .</p> <p>يتعين دراسة تلك المبالغ نظرا لتقدمها بمرور اكثر من خمس عشر عام عليها وفقا لاحكام مواد القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ واتخاذ ما يلزم من اجراءات في ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة.</p> <p>○ مبلغ نحو ١,٨ مليون جنية يخص رسم الدمغة النسبية لصالح المساهمين والمحصلة من وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٢ والتي ترجع لعام ١٩٨٠ .</p> <p>يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ في ظل قانون الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته الصادرة بالقانون ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والعمل علي تسويتها في ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة.</p>
<p>- قامت الشركة بسداد مبلغ ٥٠٠ ألف جنية في يناير ٢٠٢١ بالإضافة لمبلغ ٥٠٠ ألف جنية أخرى في مارس ٢٠٢١ ليصبح إجمالي المسدد مليون جنية لمصلحة الضرائب العقارية تحت حساب مطالبة الضريبة العقارية للمحلات الكائنة بفندق النيل ريتزكارلتون وتم تحميلها على المصروفات وذلك لحين الفصل في الدعوى القضائية المرفوعة من الشركة على مصلحة الضرائب للطعن على الربط الضريبي وجرى متابعة الموقف.</p>	<p>- مازالت الشركة لم تقم بتحميل حساباتها في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ نحو ٥١٣ الف جنية قيمة المطالبة الواردة من مصلحة الضرائب العقارية في ٢٠٢٠/٢/٤ الخاصة بالربط الضريبي علي عدد ٧ محلات كائنة بفندق النيل ريتز كارلتون عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ المؤيدة من قبل لجنة الطعن بموجب نموذج رقم (٥) في ٢٠٢٠/١١/٢٦ .</p> <p>يتعين الالتزام بتحميل الحسابات بما يخصها من الالتزامات الضريبية المقرره مع سدادها في مواعيدها المنصوص عليه بموجب احكام مواد القانون ١١٧ لسنة ٢٠١٤ الصادره في هذا الشأن حتى لا تتحمل الشركة بغرامات التاخر عن السداد المنصوص عليها بذات القانون.</p>





الرد	الملاحظة
<p>- فور وصول صور الفتاوى المشار إليها للشركة تأثر عليها من السيد الأستاذ ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب باتخاذ الإجراءات القانونية ، وأثناء إعداد إنذارات لمطالبة السادة المراد إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق تفضل السيد الأستاذ المستشار القانوني للشركة القابضة للسياحة والفنادق بالأمر بإيقاف السير في الإجراءات لقيامهم بمزيد من الدراسة وتحديد كيفية وآلية التنفيذ ، وبالتابعة التلغرافية مع ميادة المستشار ظل الوضع كما هو عليه إلا أن قام رئيس قطاع العقود والفتاوى بالشركة بمخاطبة السيد المستشار القانوني للشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ بكتاب تضمن كل ما سبق ومنتهاياً بأننا مازلنا في إنتظار الأمر بشأن البدء في إتخاذ الإجراءات القانونية.</p> <p>- بتاريخ ٢٠٢١/١/١٦ تم التواصل مع السيد المستشار القانوني للشركة القابضة شارحاً فيها كل ما سبق مطالبين سيادته بإرسال الأمر بإتخاذ الإجراءات القانونية كتابياً.</p> <p>- بتاريخ ٢٠٢١/١/٢١ ورد كتاب السيدة الأستاذة/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق وبصفتها رئيس الجمعية العامة للشركة بأنه يجب البدء في إتخاذ الإجراءات القانونية على نحو ما جاء بمكاتبات الجهاز المركزي للحسابات المستندة إلى فتاوى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة برد المكافآت والمنح والمناسبات التي تم تحميلها على حساب إستخدامات الشركة عن الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وكذا مطالبة ممثل الشركة في شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية عن الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ برد مكافأة العضوية المنصرفة له من شركة مصر للفنادق.</p> <p>- بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١ تقدم السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد سعد يطلب إلى كل من الشركة والشركة القابضة للسياحة والفنادق بغير موافاته بالمبالغ المطلوب ردها بالتفصيل سنوياً على أساس مولاى من ١/١ حتى ١٢/٣١ من كل عام ومصادر تحميلها سواء على حساب الإستخدامات أو حصة مجلس الإدارة ، وتأثر عليه من السيدة الأستاذة المحاسب/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق بذات التاريخ إلى الشركة لإعداد البيان المطلوب بمعرفة القطاعات المختصة بالشركة وإرساله لسيادتها ، كما أن الشركة قامت بإعداد الإنذارات القانونية التي سيتم توجيهها إلى كل من السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين بوجوب إسترداد المبالغ التي صرفت لهم وتم تحميلها على حساب إستخدامات الشركة عن الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ ، وكذا مكافأة العضوية لممثل الشركة في شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية عن الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١.</p> <p>- قامت الشركة بإعداد بيانات تفصيلية بالمبالغ المنصرفة للسادة/ رئيس مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين والواجب إستردادها والتي صرفت لهم وتم تحميلها على إستخدامات الشركة طبقاً للفتوى الواردة من مجلس الدولة.</p> <p>- وفي إنتظار الأمر من الشركة القابضة بالبدء في إتخاذ الإجراءات تهيئاً لرفع دعوى الإسترداد من السادة رئيس مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين لشركة مصر للفنادق من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وكذا ممثل الشركة في شركة (أبو ظبي للإستثمارات السياحية) خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ تطبيقاً لما ورد بفتوى مجلس الدولة.</p> <p>- بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩ تم توجيه كتاب للسيدة الأستاذة/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق مرفق به البيانات التفصيلية للمبالغ المطلوب إستردادها ويطلب أن الشركة في إنتظار أوامر سيادتها عما يتبع في هذا الشأن.</p> <p>- أما بخصوص مكافأة تمثيل ممثلي الشركة لدى مجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية والمنصرفة عن أرباح عامي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ .</p> <p>- فإن الشركة تلتزم بتطبيق قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ والمعدل بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن ضوابط صرف مكافآت ممثلي شركات قطاع الأعمال العام في عضوية مجلس إدارات الشركات المشتركة.</p> <p>- وقد قامت الشركة بالصرف بعد مراجعة تطبيق القواعد المنظمة مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات الشقيقة ذات نفس المعاملة.</p>	<p>- ما زالت الشركة لم تلتزم بتطبيق فتوى مجلس الدولة (قسى الفتوى والتشريع ) الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/ ٥/ ١٩ بوجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق لرئيس مجلس الادارة والأعضاء المنتدبين لشركة مصر للفنادق وكذا ممثل الشركة في شركة ( أبو ظبي للإستثمارات السياحية) خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بإسترداد مبلغ نحو ٣٥٩ الف جنية قيمة مكافأة تمثيل عدد (٣) أعضاء لها بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية عن توزيع الأرباح في ٢٠١٨/١٢/٣١ بل قامت الشركة بصرف مبلغ نحو ٦٣ ألف جنية في ٢٠٢٠/١٢/٢١ عن توزيع الأرباح في ٢٠١٩/١٢/٣١ لممثل الشركة بشركة أبو ظبي عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/٣/٣١ بالمخالفة للقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافأة ممثلي الحكومة و الأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وشركات الإستثمار و غيرها من الشركات والهيئات و قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المادة الثالثة وكذا فتوى مجلس الدولة السابق الاشارة إليها والتي أفادت بعدم جواز صرف مكافأة ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية فيما يجاوز مكافأة العضوية و بدلات حضور الجلسات المقررة في الشركات التي تباشر فيها مهمة التمثيل.</p> <p>وكذا بالمخالفة للمادة رقم (٢٢) من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والتي أوضحت أن مكافأة العضوية لمجلس الإدارة هي مكافأة شهرية أما مكافأة توزيع الأرباح هي مكافأة سنوية، ولا يجوز إعتبار مكافأة العضوية هي نفسها مكافأة توزيع الأرباح السنوية ،</p> <p>كما ان مكافأة مجلس الإدارة عن ارباح شركة ابوظبي هي جزء ناتج من استثمارات شركة مصر للفنادق بها ومالم يكن يتحقق الا بتلك المساهمة وأن ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس ادارة شركة ابو ظبي هو من واجبات وظيفتهم المكلفين بها لتابعة استثمارات الشركة بالشركات المشتركة وينقضون عن تلك التمثيل بدل حضور للجلسات ومكافأة عضوية.</p> <p>وقد جاء رد الشركة على تقاريرنا السابقة في هذا الشأن بأنه تم الصرف وفقاً للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ ووفقاً للحدود المقررة بتلك المادة " ونود الاشارة الى أن هذا القرار رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته بالقرار رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ مخالفان لفتوى مجلس الدولة وقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ والمادة رقم ٢٢ من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ .</p> <p>يتعين سرعة إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق وضرورة الإلتزام بتطبيق ما ورد بفتوى مجلس الدولة وأحكام القوانين السابق الاشارة إليها حفاظاً على أموال الشركة .</p>

مستشار (أ)

القطاع المالي  
 محمد الطاوى  
 (محاسب/أشرف محمد الطاوى)



رئيس

القطاع المالي

(محاسب / محمود محمد مصطفى)